الفصل الرابع

النماذج الاشتراكية للتصنيع

يتناول الكتاب بالعرض نموذج كل من روسيا والصين ، وذلك لمناقشة التصنيع بالعوامل المؤثرة عليه ، وانعكاس ذلك على التنمية ومستويات الحياة والمعيشة ، وأيضاً اختلاف الجنسين ، ولذا يورد الكتاب فى البداية الملاحظات التالية :

- توجد اختلافات ومناقشات حول طبيعة كل من الاشتراكية والشيوعية ، لكن مع الاتفاق بأن الاشتراكية التامة (الكاملة) تعنى الاختفاء التام للطبقات والدولة، مع وجود نظم ديموقراطية كاملة .
- لم تتحقق تلك الاشتراكية الكاملة فى كل من روسيا أو الصين أو غيرهم من النماذج الاشتراكية .
- عملت النماذج الاشتراكية على إفلاس قوة رأس المال وتفوقه على عوامل السياسة والإنتاج والتوزيع .
- قامت التنمية على صناعات تم تأميمها ، وزراعات اشتراكية ، مع محدودية الأسواق وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، كذلك التحكم فى الأسعار والتخطيط المركزى ، مع التعاون بين القطاعات المختلفة .
- قامت الدولة بتشغيل جميع العمال وبما يضمن التوظيف الكامل للجميع .
- تولى الحزب الواحد الحاكم وضع وتنفيذ استراتيجيات التصنيع والتنمية .

التصنيع الروسى (السوفيتى):

رغم أن روسيا كانت أول الدول مروراً بالتجربة الاشتراكية ، إلا أن بناء المجتمع الاشتراكى كان أبعد عن أن يتحقق ، لقد أكد كل من ماركس وانجلز على أن المجتمع الاشتراكى لا يتكون أو ينمو إلا مع وجود تنمية مدعومة ومستمرة لقوى الإنتاج ، وإلا فإن جميع الأعمال السيئة السابقة ستظل مستمرة وفعالة ، والطبقات لا يمكن إلغائها إلا مع وجود وفرة فى الإنتاج ، لذا يلزم لاستقرار الاشتراكية وجود تنمية صناعية متقدمة .

وفى روسيا القيصرية كانت طبقة العمال صغيرة (٢,٥ مليون عام ١٩١٣م) بينما كان الفلاحون يشكلون نسبة ٨٠٪ من السكان . وكان الخلاف النظرى من يقود الثورة : الفلاحون (ماركس) ، العمال مؤيدين بقطاعات من الفلاحين (تروتسكى) ، أو أن يتم أولا تصنيع رأسمالى قبل المضى إلى الاشتراكية (لينين قبل

عام ١٩١٧م) . والذى حدث أن قادت طبقة العمال الثورة الاشتراكية ، ودون السماح لطبقة البورجوازيين بتولى الحكم ، وقد اقتنع لينين برؤية تورتوسكى .

فى المقابل كانت التنمية الصناعية تتم بمعرفة الدولة ، وتمول بالقروض الخارجية ، ولسداد هذه القروض تم فرض ضرائب عالية على الفلاحين ، ومما أضعف القوة الشرائية وحد من نمو الأسواق الداخلية .

وكان السؤال المطروح بشدة : كيف يمكن بناء الاشتراكية فى بلد متخلف اقتصاديا ؟ ، وبينما كان العمال فى الصناعة يؤيدون البلاشفة ، فإنهم كانوا قلة ، وفى المقابل كان من اللازم مواجهة طبقة الفلاحين ، لكن كيف ، كذلك كانت هناك مشاكل من المعارضة الداخلية ، والعزلة الخارجية ، إذ لم ترحب الدول الرأسمالية بالثورة الاشتراكية . مما أوجد أمام الحزب البلشفى (الشيوعى) العديد من الصراعات فى السنوات التالية لعام ١٩١٧م ، حيث شملت الوقائع الآتية :

- الحرب الأهلية (١٩١٨ – ١٩٢١م) .
- كيف يتم التصنيع .
- التصنيع فى عصر ستالين (التصنيع الستالينى) .

الحرب الأهلية (١٩١٨ - ١٩٢١م):

مع سيطرة البلاشفة على الحكم فقد صدر مرسوم بتأميم الأرض ومنح الفلاحين حق البقاء بها وزراعتها ، مع إعادة توزيع الملكية . بذلك تحققت استفادة لفقراء الفلاحين ، إضافة إلى ذلك تم تأميم البنوك وعدم قبول الاقتراض الأجنبى ، مع تشجيع سيطرة العمال على المصانع .

لكن مع حلول عام ١٩١٨م واجه البلاشفة معارضة قوية مما اطلق عليهم البيض (Whites) الذين أرادوا استمرار القياصرة فى الحكم ، والمؤيدين من القوى الأجنبية المعادية للشيوعية ، بذلك بدأت ما عرف باسم «الحرب الشيوعية» ، حيث تم الآتى : سرعة تأميم الصناعة ، إعادة ترتيب الإدارة ، عسكرة العمال ، توريد الفوائض الزراعية ، منع القطاع الخاص من التجارة ، فرض بطاقات التوزيع ، القيام بالمقايضة (التبادل التجارى) بين قطاعات الدولة .

واستمرت الحرب دائرة تحت هذه المتغيرات ، إلى أن حقق البلاشفة الانتصار فى عام ١٩٢١م ، ولكن بتكلفة وخسائر كبيرة ، مع تحطم الاقتصاد وموت الملايين بتأثير الجوع . لقد أحدثت هذه الحرب الشيوعية الكثير من المتغيرات التى لم تكن فى الحسبان ، كما لم تتحقق نبوءة لينين بأن روسيا تشكل أضعف الحلقات فى السلسلة الرأسمالية . ومن الممكن أن تنجح بها الثورة الاشتراكية ، وأن تنتشر بعد ذلك سريعاً إلى باقى الدول الاستعمارية . لكن لم تحدث تلك الثورات ، وكان على

الدولة الروسية مواجهة مسئوليات إعادة البناء لكل من الاقتصاد والدولة، والاشتراكية ، وكان ذلك طبقا لما عرف باسم «السياسة الاقتصادية الجديدة» (NEP) (New Economy Policy) .

السياسة الاقتصادية الجديدة والتصنيع السوفيتى :

طبقت هذه السياسة فى عام ١٩٢١م ، حيث تم استبدال نظام مقايضة الحبوب بفرض ضرائب بمستويات منخفضة ، حيث يقوم الفلاحون بعد سداد هذه الضرائب بتسويق المتبقي من المحاصيل ، كما سمح للفلاحين بالتجارة الخاصة، كذلك سمح بإقامة بعض المشاريع الخاصة الصغيرة ، كما سمح بها فى الصناعة والخدمات ، بحيث استمرت الدولة فى الرقابة على الصناعات الكبيرة والمتوسطة ، مع تمويل عمليات التجارة الخارجية . وبالطبع تعرضت تلك السياسة للعديد من المناقشات داخل الحزب ، وحول اتجاهات التنمية فى المستقبل ، ومما أوجد انقسامات حول رؤية المستقبل سواء فى الاقتصاد أو السياسة ، لكن بوفاة لينين عام ١٩٢٤م ، فقد حدث انفصال بين الحزب والطبقة العاملة ، بذلك تحولت دكتاتورية حكم البروليتاريا إلى فرض الديكتاتورية على البروليتاريا .

وكانت أهم الانتقادات لهذه السياسة تتعلق باستنزاف قوى الفلاحين ، حيث تولت الدولة تثبيت أسعار السلع الصناعية عند حدود غير حقيقية وأعلى مما هو متوقع، هذا مع خفض أسعار المحاصيل الزراعية ، ومما يحقق فائض يتم استخدامه فى تمويل الصناعة . وقد لقى هذا الأسلوب الرفض من بعض قيادات الحزب لأنه يترك الفلاحين دون أى حافز أمامهم ، ولو محدود ، للمزيد من الإنتاج .

وفى ظل تلك الصراعات الحزبية تمت سيطرة الصفوة البيروقراطية بقيادة ستالين على الحكم وبدلا من إيجاد استراتيجية اقتصادية صحيحة ، وكيف يمكن للاتحاد السوفيتى أن يستفيد من الفرص المتاحة أمامه فى الاقتصاد العالمى واستخدام قدرات الدولة فى التجارة الخارجية ، فقد كانت الدعوة للرقابة على الواردات والعمل طبقا لتقسيم العمل عالميا ، بحيث تقوم روسيا بصنع المعدات الصغيرة أو البسيطة وأن تمول عمليات الاستيراد من تصدير السلع الزراعية ، وذلك لاستيراد المعدات الكبيرة ، التى يحتاج إنتاجها إلى رأس مال كثيف . بذلك كان من الحتمى تنمية الزراعة ، ودعم القوى المنتجة فى الريف ، مع التصدير للحاصلات الزراعية لتوفير العملات الأجنبية .

لكن عارضت قوى اليمين هذا النظام ، وأكدوا على أهمية اكتساب تأييد الفلاحون حيث أنهم غالبية الشعب ، وذلك أن التجميع الزراعى من الممكن إنجازه مباشرة ، بينما تجميع العمال سوف يستغرق وقتا طويلا ، إذ لا زالت الصناعة ناشئة وعدد العمال محدود ، ومن اللازم إيجاد الصيغ المناسبة للتعاون بين القطاعين الزراعى

والصناعى ، ذلك أن الفلاحين يصفون الطلب على المنتجات الصناعية ، فى المقابل فالتقدم التكنولوجى يعتمد بدوره على توفير اللازم من المنتجات الصناعية (الأسمدة، المبيدات ، الماكينات الزراعية ... إلخ) . ومما يلزم معه وجود حلقة مستمرة بين كلا القطاعين ، إذكل منهما يتولى توفير المدخلات اللازمة للقطاع الآخر .

واعتباراً من عام ١٩٢٧م كان هناك تأييد للتعاونيات الزراعية لتكون منافس قوى ، مع وضع قيود على حركة **الكولاك** (أغنياء الفلاحين) ، وكانت استراتيجية ستالين أن تتولى الدولة تدريجيا تشجيع نمو القطاع التعاونى من خلال المنح التفاضلية مثال الإقراض ، توريد المعدات المتقدمة تكنولوجيا (مثال الجرارات) إلى الفلاحين فى منظماتهم التعاونية ، ومما يساعد على ميكنة الزراعة .

لكن خلال الفترة ١٩٢٧ – ١٩٢٩م تصاعدت أزمة التوريدات المطلوبة للحكومة ، مع تخفيض أسعار شراء الحبوب بنسبة ٢٠٪ ، ومما أثر على أسواق الريف وخفض الطلب على المنتجات الصناعية . وقد دفع ذلك الفلاحين إلى زراعة محاصيل متنوعة وتسويقها فى الأسواق الغير مراقبة من الدولة (الأسواق غير الرسمية) ، ومما أدى إلى المناداة باستيراد الحبوب من الخارج وتسويقها بأسعار منخفضة وذلك لدفع الفلاحين إلى الالتزام بزراعة الكميات المطلوبة منهم ، لكن تحقيق ذلك كان يستدعى تمويل بحدود ١٠٠ مليون روبل ، كما أن ستالين رفضه اعتمادا على تنفيذ استراتيجية متشددة .

التجميع التعاونى والتصنيع الستالينى :

عمل ستالين على إزاحة جميع معارضيه من المكتب السياسى ، واعتباراً من عام ١٩٢٩م سعى إلى إيجاد الأشكال التعاونية ، سواء فى الزراعة أو الصناعة ، حيث زادت نسبة الملاك الذين تم تنظيمهم فى التعاونيات من ٧٪ إلى ٥٩٪ فى عام ١٩٣٠م ، مع إجبار الملاك سواء للأرض ، المنازل ، الماشية والأغنام ... إلخ ، إلى الانضمام لهذه التعاونيات مع منحهم الأجور كمصدر للدخل ، وقد قوبلت تلك التعاونيات بمقاومة متسعة الانتشار ، فقد قام الفلاحون بذبح أغلب ما يملكون من ماشية وأغنام ، ثم تسليم ما يتبقى إلى التعاونيات فى حالة سيئة ، ونتج عن ذلك انخفاض كبير فى إنتاجية اللحوم ، أما أغلب الفلاحين الذين قاوموا فقد تم قتلهم ، ومما أدى إلى نقص كبير فى الغذاء ، مع زيادة كميات التوريدات اللازم الوفاء بها للدولة ، وقد صنعت هذه الإجراءات مجاعة كبيرة وقاسية ، حيث قدر أن عدد الوفيات خلال عامى ١٩٢٧م و ١٩٢٨م وصل إلى ما يقارب ٥,٥ مليون فرد . كما واكب التغيرات الهيكلية فى الزراعة طرح أهداف طموحة فى الصناعة تنفيذا للخطة الخمسية الأولى ، ومما نتج عنه إخفاق فى تحقيق الفائض المطلوب للصناعة ، خاصة مع فشل التعاونيات الزراعية ، بذلك كان هناك فشل اقتصادى واضح ، مما

دفع الدولة إلى اعتصار الريف للحصول على جميع الفوائض ، لكن كان العائد المتحصل عليه أقل بكثير عما خطط له .

لكن شهدت الفترة بعد عام ١٩٣١م انتعاش فى الريف وذلك من خلال التحاق الفلاحين بالمصانع كعمال . وقد حقق ذلك الإجراء إلى جانب تشغيل المتعطلين فى المدن ، إلى خفض الاستثمارات فى المصانع المقامة .

وفى عام ١٩٣٠م ذكر ستالين «نحن متأخرون ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ عام عن الدول المتقدمة ، لذا يجب قطع هذا الفارق خلال عشر سنوات ، فأما أن نكون أو لا نكون »، وقد روجعت خطط التصنيع على نحو مستمر ، وبدا أن هناك نمو ملحوظ، وكان أكثر ما تحقق فى قطاع الصناعات الثقيلة ، وعلى نحو جزئ فى الصناعات الخفيفة مثال : النسيج ، السلع الاستهلاكية ، معدات البناء ... إلخ ، حيث لم تفى بالاحتياجات المطلوبة وكان هناك تناقض بين الحملات الدعائية المستمرة لزيادة إنتاجية العمال ، رغم ظروف العمل السيئة والمرتبات المنخفضة ، وإجبار العمال بالملايين للعمل فى معسكرات العمل ، بذلك كان نمو قوى الإنتاج يتحقق على حساب النجاح فى العلاقات الاشتراكية .

وقد دفعت الأوضاع الدولة إلى إصدار جوازات سفر داخلية للانتقال بموجبها داخل روسيا ، كما أن التأخير فى الوصول إلى العمل قد يؤدى إلى الفصل الفورى، أما العمال المضربين عن العمل ، فقد كان مصيرهم الذهاب إلى السجون . لكن تحايل المديرون على هذه القرارات نظراً للإحتياج الماس إلى توفير العمال .

ورغم التحسن فى مستويات المعيشة ، فقد كان من الممكن إيجاد البدائل الأكثر إنسانية ، والتى تحقق على المدى الطويل جدوى اقتصادية أفضل عما تم ، كذلك كان من اللازم العمل على إيجاد التطوير التكنولوجى ، والبحث والتطوير ، مع زيادة المهارة ، والاستخدام الكفء للمصادر .

وخلال الثلاثينات استقر نظام ستالين فيما شكل من هيئات اقتصادية ، ورغم كل ما حاوله خروشوف فى الخمسينات وجورباتشوف فى الثمانينات من محاولات للإصلاح ، إلا أن **الأوضاع والنظام** ظلا على حالتهم ، ومما أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتى فى التسعينات .

التصنيع فى الصين :

رغم أن التصنيع فى الصين سار على نحو مماثل لما حدث فى الاتحاد السوفيتى ، إلا أنه كانت هناك بعض الفروق الهامة ، فقد قام الحزب الشيوعى الصينى بتأسيس دولة الحزب الواحد فى عام ١٩٤٩م ، مع إدخال التخطيط المركزى ، وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة ، وفى ذات الوقت محاولة إعطاء الأولوية للصراع الطبقى ،

بذلك كانت الصناعة والزراعة تواجه موقفين متضادين ، هل الأولوية للاقتصاد وتنمية قوى الإنتاج، أم أنه للسياسة وبناء العلاقات الاشتراكية للإنتاج ، وقد كان فى بعض المراحل الأولوية للاقتصاد ، وفى أحيان أخرى للصراع الطبقى ، وخلال تاريخ الحزب الشيوعى فى الصين كانت توجد عناصر من كلا الاتجاهين . ولتفحص هذين الفرضين ، فمن الممكن الرجوع إلى جهود الحزب الشيوعى خلال الفترات التالية :

١ - فترة الثورة وتثبيتها فى الحكم (١٩٤٩ - ١٩٥٣م) .
٢ - الخطة الخمسية الأولى وبناء التعاونيات (١٩٥٣ - ١٩٥٧م) .
٣ - الزحف الكبير للأمام وما أعقبه (١٩٥٨ - ١٩٦٥م) .
٤ - الثورة الثقافية وما بعدها (١٩٦٥ - ١٩٧٦م) .
٥ - فترة ما بعد ماو (١٩٧٨م -) .

فترة الثورة وتثبيت الحكم (١٩٤٩ - ١٩٥٣م):

بقيادة ماو زيدونج (Mao Zedong) فى عام ١٩٤٩م قام الحزب الشيوعى الصينى (CCP) بالسيطرة على الدولة ، حيث كان الميراث يشمل : مخلفات الحرب، مع مجتمع زراعى قوى . وقد اعتمد الحزب على تأييد القطاعات الكبيرة من الفلاحين، حيث كان هناك تماثل مع ظروف الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩١٧م إذ كان كلا الحزبين يقودان الثورة فى مجتمعات متخلفة . ومما أوجد ذات التناقض الذى حدث فى روسيا ، حيث كانت أهم الواجبات المطلوب إنجازها هى تنمية قوى الإنتاج (التصنيع) ، وفى ذات الوقت العمل على تنمية العلاقات الشيوعية فى عمليات الإنتاج ، أى تنمية قوى الإنتاج فى إطار علاقات اشتراكية . وكانت هذه مهمة شاقة حيث أنه ومنذ العشرينات افتقدوا دعم وتأييد الطبقة العاملة. ورغم المفترض أن يكونوا الحلفاء الطبيعيين للشيوعيين .

وقد واجه الحزب الموقف على نحو عملى ، دون الاستناد إلى أفكار ، أو نظريات مسبقة ، فعلى الفور بدأ فى الإصلاح الزراعى ، حيث أزيحت طبقة الإقطاعيين مع إعادة توزيع الأرض على الفلاحين ، ورغم استمرار الملكية الخاصة ووجود نوع من عدم المساواة ، إلا أن الإصلاح الزراعى أحدث تغيرات جذرية فى تركيبة المجتمع. وأهم النتائج كانت على النحو التالى :

- ٢,٧ ٪ من الملاك يسيطرون على ٢٨,٧ ٪ من الأراضى الزراعية . ومع الإصلاح الزراعى انخفضت نسبة ما يسيطرون عليه إلى ٢,١ ٪ .
- كان فقراء الفلاحين والمعدمين يشكلون نسبة ٥٧,١ ٪ من إجمالى عددهم، ويسيطرون على ٢٣,٥ ٪ من الأراضى الزراعية ، وقد تضاعفت بعد الإصلاح الزراعى إلى حوالى ٤٦,٨ ٪ .

- كان أغنياء الفلاحين يشكلون نسبة ٣,٦ ٪ ويديرون ١٧,٧ ٪ من الأراضى ، وبعد الإصلاح الزراعى كانوا يديرون فقط ٦,٤ ٪ وزادت الأراضى التى يتولاها متوسطى الفلاحين من ٣٥,١ ٪ إلى ٤٤,٨ ٪ .

بذلك حقق الإصلاح الزراعى هدف القضاء على الفوارق الطبقية ، وقد ساعد على الإصلاح الاقتصادى ، إذ زاد إنتاج الحبوب من ١١٣ مليون طن عام ١٩٤٩م إلى ١٦٤ مليون طن عام ١٩٥٢م . كما تضاعف إنتاج القطن ثلاث مرات ، وزاد إجمالى الإنتاج الزراعى حوالى ٥٠٠ ٪ .

لكن فى المدن سار التأميم على نحو بطئ ، فقد تم تأميم الشركات الأجنبية مع تعويضها ، كذلك قامت الدولة بتشجيع البورجوازية المحلية على إقامة الشركات الصناعية ، وفى عام ١٩٥٢م كان الاقتصاد فى المدن يتكون من :

- القطاع الحكومى يسيطر على ٥٦ ٪ من إجمالى الناتج الصناعى .
- القطاع الخاص ، وبتعاقدات مع القطاع الحكومى، أو من خلال شركات مشتركة ينتج ٢٧ ٪ من الإجمالى .
- القطاع الخاص المستقل عن الدولة تماماً ، ينتج ١٧ ٪ .

ومنذ عقد الخمسينات استعاد الاقتصاد نشاطه وحيويته ، مع تعويض فترة الحرب ، ومما أتاح للحزب الدخول إلى مرحلة جديدة من أجل بناء الاشتراكية .

الخطة الخمسية الأولى وبناء التعاونيات (١٩٥٣ - ١٩٥٧م):

تأثرت الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣ - ١٩٥٧م) على نحو كبير بنموذج الاتحاد السوفيتى ، مع الاعتماد على السوفيت فى المعونة والمساعدات الفنية . وتم إقامة المجمعات الصناعية الكبيرة فى المدن ، كما وصل إنتاج القطاع الحكومى إلى أكثر من ثلثى الإنتاج ، وقطاع الدولة الرأسمالى إلى الثلث المتبقى ، مع الانتهاء من القطاع الخاص تماماً . وقد نما القطاع الصناعى بمعدل ١٤,٧ ٪ سنويا ، وذلك باتباع نظام إدارة مشدد ، وربط دخل العمال ، نظرياً على الأقل ، بإنتاجيتهم .

وفى الزراعة بدأ فى تشكيل فرق التعاونيات التى تضم آلاف المتطوعين ، وذلك فى محاولة لمنع عودة الرأسمالية ، كذلك تم فرض ضرائب ثابته على الزراعة ، وفى عام ١٩٥٦م كان ٩٠ ٪ من الفلاحين منضمين لهذه التعاونيات أما بالنسبة للإنتاج الصناعى فمنذ عام ١٩٥٧م زاد على نحو ملحوظ ، لكن كانت هناك فروق وعدم مساواة بين المدينة والقرية وبين أعضاء الحزب وغير الأعضاء ، خاصة فى وحدات العمل . كذلك بدأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فى التدهور ، ومنذ عام ١٩٦٠م كانت هناك عداوة سافرة بين الدولتين . بذلك لم تزد المعونة السوفيتية . لكن سمح بانتقاد الحزب على نحو محدود . وفى ظل هذه الأوضاع بدأ ماو الزحف الكبير إلى الأمام .

الزحف الكبير للأمام وما أعقبه (١٩٥٨ - ١٩٦٥م):

نظر ماو للاستراتيجية الجديدة ، حيث عرفت بمصطلح «الزحف الكبير إلى الأمام» وبأنها قائمة على «**السير على القدمين معا**» ، أى الصناعة والزراعة معا ، مما يقضى على اختلاف المناطق مع جعل الحلقات متكاملة ، وعوائد كل من القطاعين يمكن أن يساعد الآخر ، وكذلك أيضا المدخلات ، مع الاهتمام بالصناعات الريفية. وخلال هذه المرحلة تم بناء كيمونيات الشعب (تضم حوالى ١٦٠٠ - ٥٠٠٠ من ملاك المنازل) وذلك كبديل عن التعاونيات ، حيث كانت تضم الأجهزة الحكومية ، وحدات الحزب ، الخدمات المحلية من حضانة للأطفال ، المستشفيات ، المدارس ، كذلك التغذية والإسكان . وفى قمة صعود هذا النظام (الزحف الكبير للأمام) توسع فى إقامة الوحدات الصغيرة لصهر الصلب ، كذلك عدلت الإدارة القائمة على تعدد المستويات لتحل مكانها إعادة الهيكلة بهدف القضاء على الفصل بين الإدارة والعمال ، وقد وضع لذلك نظام أطلق عليه «إسهام الطرفين» ، حيث يتم إشراك العمال فى الإدارة وقيام المديرون بالعمل فى المصانع كعمال . لكن كان هذا الأسلوب دعائى أكثر منه عمليا ، حيث ساعد فقط على إنجاز الأعمال ، لكنه لم يمنع الانفصال بين مجموعات العمل والإدارة . كذلك كانت النتائج سيئة على غير المتوقع ، فقد انخفض إنتاج الحبوب فى عام ١٩٥٦م إلى ما كان عليه عام ١٩٥٣م ، كما انخفض الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٦١م بحوالى ٣٨٪ . كذلك كانت أفران الصلب الصغيرة سيئة ذات إنتاج ردئ ، وقد بلغ حوالى ٣ مليون طن من إجمالى الناتج القومى ١١ مليون طن ، لذا لم يكن من المستغرب انخفاض الناتج القومى بحوالى ٥٠٪ خلال عامين فقط (١٩٦٠ - ١٩٦٢م) ، كذلك كان إنتاج واستهلاك الحبوب منخفض ، ورغم ذلك استمرت الدولة فى الحصول على أى زيادات من إنتاج الحبوب ، مع إعطاء مقابل ذلك قيم متدنية للكومينات ، كما كان الإستمرار فى إعطاء الأولوية للتصنيع .

ومن الأسباب الهامة لإخفاق الزحف الكبير للأمام هو إعطاء اهتمام كبير بالعمل والإنتاج ، مع إهمال العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وعدم إشباع الاحتياجات خاصة الأساسية والإكتفاء بالرغبات الحسنة .

وقد أوعز أن ذلك الإخفاق يرجع سببه الرئيسى إلى انسحاب الخبراء الروس . بالإضافة إلى الظروف الجوية السيئة ، وفى الحقيقة كان الخبراء الروس يعملون فى القطاعات غير الزراعية ، لكن مع فيضانات أعوام ٦١/٦٠م والتصميمات السيئة والتنفيذ غير السليم لسياسات وطرق الرى وراء ذلك الإخفاق فى الزراعة .

وقد أوقف ماو هذا الزحف الطويل فى عام ١٩٦٢م ، مع خفض أحجام الكومينات ومراقبتها ، كذلك السماح بالقطاع الخاص الصغير ، وعليه فقد استعاد

الإقتصاد بعض حيويته، لكن دون حل مشاكل الفلاحين، كذلك بطء التنمية الصناعية، وتهدور علاقة المدينة بالقرية، مع التمييز بين المناطق المختلفة داخل الصين.

الثورة الثقافية وما بعدها (١٩٦٥ - ١٩٧٦):

بدأت الثورة الثقافية فى عام ١٩٦٦م فى محاولة من ماو ومعاونية لكسب تأييد الجماهير والقضاء على المنادين بعودة الرأسمالية ، لكن نتج عن تلك الثورة الثقافية عدم وضوح الرؤية أمام أجهزة الدولة ، ومما تسبب فى انخفاض حاد فى الناتج الصناعى ، بذلك أرسل جيش التحرير الشعب فى عام ١٩٦٧م إلى المصانع من أجل استعادة النظام ، وبدأ الحزب تدريجيا فى استعادة السيطرة وفرض الرقابة ، إلا أن نتائج القطاع الزراعى ظلت محدودة ، لكن فى الصناعة حدثت تغيررات هامة . فقد اسندت الإدارة إلى اللجان الثورية ، وذلك بعد ادعاء أن مديرى المصانع رأسماليون . وكانت اللجان الثورية مكونه من كوادر وممثلى الثورة الثقافية ، كذلك من أعضاء جيش التحرير الشعبى ، بالإضافة إلى ممثلى العمال . إلا أن هذه اللجان سرعان ما اختفت ، كما فشلت محاولة إعادة إحيائها فى عام ١٩٧٠م .

ولحل مشاكل الإدارة تشكل نظام : ثلاثة فى واحد (Three in one) ، حيث شمل الفنيون ، العمال ، كوادر اللجان الشعبية . بذلك تحقق إرساء لقواعد العلاقات الاشتراكية فى الإنتاج ، لكن مع محدودية النجاحات التى تحققت .

فترة ما بعد ماو (١٩٧٨م -):

ظل النظام غير محدد أو واضح لفترة عامين بعد وفاة ماو فى عام ١٩٧٦م ، ثم بدأ مرحلة الإصلاح وإعادة التنظيم ، كما بدأ فى تطوير قوى الإنتاج وإدخال بعض التطبيقات الرأسمالية ، كذلك العمل على إنهاء التعاونيات فى الزراعة والسماح بالمشاريع الصناعية الخاصة ، وإقامة التعاونيات فى الصناعات الريفية ، كذلك إعادة تنظيم التسعير والاقتراب للتكامل مع النظام الاقتصادى العالمى . لكن دون السماح بإعادة إدخال النظام الرأسمالى ، مع وجود زيادة تدريجية فى كميات السلع المباعة فى الأسواق الحرة . واستمرت الدولة فى إعطاء ضمانات متميزة للقطاع العام مع الرقابة على أنشطة القطاع الخاص ، وقد أدت سياسة الباب المفتوح إلى زيادة مقدار التجارة مع العالم ، وتحت رقابة من الدولة ووضع القيود على التجارة والتعويض ، كذلك الدعم لعمليات التصدير .

وكان السماح بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة فى أجزاء محددة من البلاد ، خطوة جيدة شجعت على دخول الاستثمار الأجنبى ، وعلى أساس إقامة نظام رأسمالى نشط ، هذا مع استمرار محاولات وجود الدولة للرقابة على الأعمال الجارية بمعرفة الشركات متعددة الجنسيات .

وقد شهدت هذه الفترة معدلات عالية للتنمية مع زيادة معدلات استهلاك الأفراد من السلع الاستهلاكية والصناعات الخفيفة ، كذلك تحسن فى مستويات

الحياة . وقد كان لهذه الإيجابيات دوراً فى معادلة السلبيات من الفساد وتدهور البيئة، وعدم المساواة بين الأفراد . لكن ظلت مشاكل دعم عمليات الإصلاح وإمكانيات إقامة نظام اقتصادى ديناميكى قائمة .

وبالطبع فإن هذا الطرح من مؤلف الكتاب قد يختلف مع بعض الآراء ، خاصة التى درست جيداً ظروف التجربة الصينية .

علاقات الإنتاج :

لتفهم العلاقة بين التصنيع والتنمية فى الدول الإشتراكية ، فمن اللازم تفحص العلاقات الإجتماعية للإنتاج وارتباطها مع مستويات المعيشة ، وتأثيرها على كلا الجنسين (النساء والرجال) . هذا رغم ادعاء النظم الإشتراكية ، سواء فى الصين أو الاتحاد السوفيتى ، بأنها دول تمثل مصالح العمال والفلاحين ، وأنها تطبق (نظريا) التخطيط المركزى ، بحيث توحد الميكانيزم الذى من خلاله تستطيع كل من العلاقات الإشتراكية وقوى الإنتاج أن تنمو معا ، وعلى نحو متوازى . لكن كل ذلك لم يتحقق فى التطبيق الفعلى ، إذ أن التخطيط أدى إلى وجود فوارق طبقية ، مع وجود صراعات داخل النظام ، وفى الاتحاد السوفيتى كان ذلك الصراع محتد بين الثلاث مجموعات التالية : القائمون على التخطيط المركزى ، المديرون التنفيذيون ، العمال .

حيث فصل العمال عن قيادة العمل فى وسائل الإنتاج ، ومع إلغاء البطالة فى عام ١٩٣١م ، فقد ألغيت أيضاً إعانة البطالة ، وأعطيت ضمان الدولة لحق العمل ، كما كان الفصل من العمل لا يحدث إلا فى ظروف محدودة للغاية ، بل عملت الدولة على إيجاد عمل للعمال المفصولين .

كان العمال يتلقون المرتبات طبقا لما هو محدد بالتخطيط المركزى ، هذا مع إعطاء منح وحوافز ، لكن كانت هذه المرتبات لا تتيح الحصول على كافة السلع ، كما لم تكن الفروق فى المرتبات كبيرة ، فى المقابل كان من الممكن زيادة الدخل عن طريق عوامل أخرى مثال : وجود فساد ، مقايضة للمهارات والخبرات فى السوق السوداء ، معرفة معلومات عن الأحداث قبل وقوعها ، إمكانية توفير عملات صعبة ، القرب من مصادر توريد السلع ، أماكن الإقامة ، وجود استثناءات أو تمايزات فى العمل ، وأحياناً طبقا للسلم الإدارى .

وكان المال بمفرده لا يضمن الحصول على السلع والمنتجات ، إذ كانت المعاناة قائمة فى طوابير الشراء الممتدة لمسافات طويلة ، لكن كان للدعم الإجتماعى دور إيجابى ، حيث تولت الدول أمور : الصحة ، التعليم ، المواصلات ، دعم الغذاء ، كما تولت الشركات أمور الإسكان ، النواحى الثقافية ، أماكن الأجازات وغيرها من وسائل الدعم .

ومع وجود التشغيل الكامل والدعم الإجتماعى فقد تقلص مقدار التحفيز للعاملين ، إذ أن أسلوب الجزرة والعصا لم يكن متوفرا ، فإذا ما كانت العصا تتمثل فى الفصل من العمل ، فإن ذلك لا وجود له ، وإذا كانت الجزرة تتمثل فى زيادة المرتبات ، فإن ذلك غير وارد ، بذلك كان عدم التحفيز موجود بالكامل . أما الصراع الذى قام بين المخططين والمديرين فقد تمثل فى أن المديرين يقللون من مقدار الفائض الممكن تحقيقه استناداً إلى ما يواجهونه من مصاعب وتعثرات تؤدى إلى خفض الإنتاجية ، بينما فى ذات الوقت يعظمون مما يطلبونه من مدخلات واحتياجات ، خاصة من حيث إعداد العمالة اللازمة . بذا كان الإتحاد السوفيتى يوجه مشكلة نقص العمالة لتنفيذ الخطط الجارية . بل أن المديرين كانوا يخلقون المشاكل، وفى ذات الوقت يحاولون عدم وقوعها ، وبذا كان ما هو جيد للمديرين ، هو ضار بالنظام ككل . وبدلا من السعى إلى تعظيم الإنتاج وتحقيق الفوائض ، فإن مجهودات المديرين كانت تسعى إلى خفض الإنتاج ، كما كان الجميع يسعون إلى عدم الصدام مع السلطة الحاكمة . وكانت النتيجة المتوقعة وراء هذا الصراع هو وجود صعوبات قاتلة فى مواجهة أى سعى لزيادة الإنتاجية ، ومع نقص العمالة فإن البديل كان زيادة الإنتاجية ، لكن ذلك لم يتحقق .

أما الصين فإنها لم تواجه مثل هذه المشاكل ، خاصة من حيث النقص فى العمالة ، إلا أنها كانت تماثل الاتحاد السوفيتى فى بعض النواحى الأخرى ، حيث تضمنت مهام الدولة : حق العمل ، توفير المرتبات ، لكن مع محدودية الطاقة المستغلة ، وإدراج القوى العاملة على أنها عنصر ثابت من الإنتاج . أما توظيف من تم فصلهم فلم يكن غير وارد على الإطلاق ، وليس فى إطار سلطة مديرى المشروعات أو الشركات . لكن كانت هناك بعض الحوافز المحدودة ، مع العمل على توفير العديد من السلع نوعا وحجما . أما الثورة الثقافية فقد كانت تمثل محاولة لمنع هذه الحوافز المحدودة ، إذ شملت أيضاً تجميد المرتبات ، مع إهمال الاحتياجات الأساسية ، ومما صنع العديد من الضغوط ، خاصة على الشباب ، مع نقص الخدمات وأيضاً الغذاء . وكان الممثلين الرسميين للشركات بمقدرتهم تحقيق طلباتهم من الشقق الجديدة أو المزيد من كوبونات توزيع السلع ، بل أيضاً الحصول على القروض والمعونات المخفضة، ومن ثم فالثورة الثقافية وإن كانت هاجمت عدد من الظواهر السيئة ، فإنها لم تتناول المسببات التى أدت إلى حدوث هذه الظواهر ، كما لم تعمل على رفع كفاءة التصنيع .

وفى أعقاب عام ١٩٧٨م وبداية الإصلاح ، فقد كان واضحا التناقض بين الدولة الاشتراكية والعلاقات الإجتماعية وعمليات الإنتاج ، لذا كان أغلب النمو الإقتصادى قد حدث فى القطاعات التى اتبعت الأساليب الرأسمالية ، مثال

المناطق الإقتصادية الخاصة ، وكذلك فى الصناعات الريفية ، أما فى القطاع الصناعى للدولة ، فإن العمليات الصناعية المكثفة **مثال المناطق الإقتصادية الخاصة** ، وكذلك فى الصناعات الريفية ، أما فى القطاع الصناعى للدولة ، فإن العمليات الصناعية المكثفة (مثال بناء المصانع الجديدة مع توظيف العديد من العمال) قد ساعد على النمو الإقتصادى ، حيث وصل معدله فى الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١م إلى ١٢,٤ ٪ ، ومعدلات الاستثمار الصناعى بمعدل ١٥,٢ ٪ وخلال ذات الفترة بذلك يتوصل مؤلف الكتاب إلى أن العلاقات الإجتماعية فى كلا البلدين : الإتحاد السوفيتى والصين ، لا يمكن أن توصف بأنها اشتراكية ، إذ كان هناك صراع قائم ومستمر بين الصفوة الحاكمة ، ومديرى المصانع ، والمنتجين المباشرين (العمال) ، ومما أدى إلى أن تكون تلك الأنظمة طبقية وذات كفاءة منخفضة فى أغلب الأحوال (!) .

مستويات المعيشة :

تحسنت مستويات المعيشة إلى حد ما ، خاصة على المدى الطويل ، لكن فى ذات الوقت كانت هناك معاناة ، ففى الاتحاد السوفيتى ، تحسنت مستويات المعيشة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف السبعينات بنسبة ١٠٠ ٪ ، مع تحقيق تقدم ملموس فى الإسكان ، التعليم ، الرعاية الصحية ، وذلك مقارنة ، على الأقل ، بدول العالم الثالث ، كذلك استفاد العاملين من التشغيل الكامل . لكن عانوا بشدة من الظروف السيئة للعمل ، بينما تقلصت التحسينات على المدى الطويل ، وفى عصر جورباتشوف ، كانت مقارنة إصلاحات التنمية بغيرها من الدول توضح أنها تتناقص ، بذلك تراجع الإتحاد السوفيتى من المركز ٥٦ فى عام ١٩٧٦م إلى المركز ٧٠م فى عام ١٩٨٢م ، وفى عام ١٩٨٠م صنف على أنه فى المركز ٥٠م بالنسبة لمعدل وفيات الأطفال ، والمركز ٣٥ بالنسبة لمتوسط توقعات العمر .

أما فى الصين ، فقد كان أغلب الضحايا من الفلاحين ، خاصة خلال الأعوام ١٩٥٢ - ١٩٦٢م، وإن كان متوسط العمر زاد من ٤١ عام سنة ١٩٥٢م إلى ٦٣ عام سنة١٩٨٠م ، كذلك حدث تحسن فى مستويات المعيشة ، كما سبق الذكر .

أوضاع المرأة (الجنس) :

حقق وضع المرأة فى كلا النظامين بعض التحسن ، حيث كانت القيادات الشيوعية توافق على أطروحة انجلز بأن موقع المرأة يجب أن يحدد بمقدار دخولها إلى سوق العمل المدفوع الأجر . وفى روسيا اختلف وضع المرأة بين عصرى لينين وستالين ، ففى عصر لينين شرع الإجهاض قانونا ، مع السعى إلى إيجاد علاقات متساوية فى الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال ، أما فى عهد ستالين فإن كل ذلك تراجع ، فقد منع الإجهاض قانونا فى عام ١٩٣٦م ، مع منح إعفاءات ضريبية للأسر التى لديها أطفال . ورغم أن نسبة النساء فى تشكيلة القوى العاملة وصلت إلى ٤٠ ٪ فى عام ١٩٣٧م إلا أن تحرك النساء كقوى صناعية كان محدودا ، ولم يقابل ضرورة وجودهم كقوى مسئولة عن رعاية الأطفال فى المنازل ، كذلك عزلوا

من المناصب الرئيسية فى قطاع الأعمال ، حيث يتقاضى شاغلوها المرتبات المرتفعة ، ويحصلون على العديد من السلع ، كما تتاح لهم إمكانية المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية . أى أن ستالين شجع النساء على القيام بالأعمال المنزلية ، وإنجاب الأطفال. ومع النقص فى السلع الاستهلاكية ، كان على النساء الوقوف فى الطوابير الطويلة للحصول على الغذاء . بذلك كان وضع النساء متخلف مع وجود فوارق بينهم وبين الرجال .

فى المقابل كانت الأوضاع للمرأة فى الصين نسبياً أفضل ، فقد صدر قانون الزواج عام ١٩٥٠م ، ومنح حق الطلاق لكل من الرجل والمرأة ، كذلك كانت المساواة فى الحقوق بين الجنسين ، وإعطاء النساء حق الملكية المستقلة ، كما أقامت الدولة المستوصفات وأماكن الطعام العامة ، لكن ظل التقسيم الطبقى فى العامل على نحو ما هو فى الاتحاد السوفيتى (يستثنى من ذلك سنوات الزحف الطويل الإمام) . كما أهملت أوضاع النساء فى الريف، مع محدودية التغيرات أو السعى إلى إحداثها، وأن الزوجة تترك قريتها عقب الزواج لتعيش إلى الأبد فى قرية زوجها ، وبالتالى كانت الفتيات تصنف على أنهن خسارة إقتصادية ، حيث لا يستفاد بهن فى منفعة الوالدين أو للاستفادة الاقتصادية بتشغيلهن ، كذلك فرض الاحتفاظ بطفل واحد فى الأسرة ، مما فرض سياسة قتل الإناث من الأطفال ، ورغم أن هذا الأسلوب طبق بمعرفة الدولة ، إلا أنه اختلف إجرائه بمعرفة الأقاليم ، إذ كانت هناك تفرقة فى المعاملة ، وفى الحالات الحادة كان الإجهاض هو الحل ، كذلك أدى إهمال النساء فى القطاع الريفى إلى زيادة عدم المساواة بين الجنسين .

مضامين مستخلصة من التجارب الإشتراكية :

١ – تتماثل الدول الإشتراكية مع الرأسمالية ، فى أن علاقات الإنتاج مرتبه طبقيا ، فاستخدام ذات التكنولوجيا يؤثر على تنظيم أداء العمل ، ولا علاقة له بكون النظام رأسمالى أو اشتراكى ، وإنما هو مرتبط أساساً بمستوى التكنولوجيا المستخدمة . بذلك فإن محاولة إزالة الفوارق فى تقسيم العمل بدا كأنه **يوتوبيا خيالية** .

٢ – إن التصنيع قد صادف بعض النجاحات فى تنمية القوى العاملة ، لكن كان الثمن عدم وجود اتجاهات حقيقية نحو تحريرهم .

٣ – إن التنمية طويلة الأمد قد حد من نتائجها تخلف العلاقات الاجتماعية . بذلك كان ما تحقق فى روسيا وأيضاً الصين أقل فى النتائج عما تحقق فى الدول الرأسمالية .

٤ – إن الخبرات السلبية للتنمية الإجتماعية فى الدول الإشتراكية ، قد أدت إلى طرح السؤال الصعب حول العلاقة بين التكنولوجيات المستخدمة ، ومدى فائدة العمال المستخدمين لها .